

والحماسة له، ولاسيما لـ «إعلان الحقوق» الجديد، عبر الرسوم الكاريكاتورية في الصحافة، وعبر المناقشات والمسرحيات [التعبيرات المسرحية] على شاشة التلفزيون وعبر المذيع، وغير ذلك من الوسائل بهدف الوصول إلى أكبر جمهور ممكن. كما تباهى واضعو مسودة الدستور الجديد بأنهم بذلوا جهوداً مدروسة لكي يكتبوا أهم نص للبلاد بأبسط لغة ممكنة وأقربها منلاً. وهكذا فإن «النزوع الدستوري» -Constitution-mindedness\*، الذي يكون الدستور بموجبه نصاً حياً في الحياة اليومية، لهو قيمة تروّج لها الدولة بنشاط في المجتمع المدني.

إن مغزى النشاطات المختلفة [المتعلقة] بجلب الدستور إلى الجماهير إنما هو - رمزياً - ربط الحكام والمحكومين بشكل للحكم ديمقراطي مشترك وبمصير مشترك. إنه إيماءة تمثل التزاماً رسمياً بنوع من الحكم ينبغي على الحكومة التي يقودها «المؤتمر الوطني الأفريقي» أن يدعمه ويعززّه ويدافع عنه. إن الديمقراطية والعدالة المبنيتين على المبادئ التقدمية، كتلك التي تضمّنها الدستور الجديد، هما الهدف المعلن والوسيلة المعلنة لحكومة جنوبي أفريقيا [بعد زوال الأبارتايد]. والحجة هي أن البرلمان (الجمعية الوطنية الجديدة) هو [الآن] - بل يجب أن يواصل أن يكون - التعبير الأسمى والمؤسسة العليا اللذين على هذه الديمقراطية أن تتحقّق عبرهما.

وهكذا فإن جنوبي أفريقيا هي اليوم آخر ديمقراطية دستورية.

غير أن حدود الديمقراطية الجديدة ومشاكلها في جنوبي أفريقيا الفتية إنما تنبع أيضاً من هذا الفهم وهذه الرؤية للديموقراطية. لقد أتت انتخابات ١٩٩٤ بالمؤتمر الوطني الأفريقي إلى السلطة؛ فريح [أعضاؤه] الغالبية الكاسحة من مقاعد «الجمعية الوطنية» وسيطروا على كلّ الهيئات التشريعية في المقاطعات باستثناء مقاطعتين اثنتين (اقليم «ناتال» و«كايب الغربية»). وليس ثمة [اليوم] حزب معارض قوي، أو تحالف أحزاب معارضة، سواء على يسار «المؤتمر الوطني الأفريقي» أو على يمينه. وليس هناك أيضاً توجّه لأن يتحدّى حزب آخر، أو تحالف أحزاب المؤتمر الوطني الأفريقي تحدياً فعلاً، مع موعد الانتخابات القادمة عام ١٩٩٩، رغم أن «المؤتمر» لم يف إلا بالقليل القليل من وعده الانتخابية؛ بل الحق أن كلّ وعد تقريباً من وعده قد تعرّض للمساومة والتنازل، وذلك لاعتبارات براغماتية تتعلق بالسوق الحرة\*\*. ومع ذلك فإن جمهور الناخبين سوف يُعيدون «المؤتمر الوطني الأفريقي» إلى سدة السلطة [عام ١٩٩٩].

ولكن مانديلا وحزبه [المؤتمر الوطني الأفريقي] ليسا قانعين بما لهما من هيمنة حالية واسعة على الحكومة. وقد تجلّى ذلك أكثر ما تجلّى من خلال دعوات مانديلا المنفصلة، في وقت مبكر من هذا

العام، والموجهة إلى حزب أفريقي صغير، هو «المؤتمر القومي الأفريقي» (PAC)، وإلى «الحزب الديمقراطي» الليبرالي لمشاركة المؤتمر الوطني الأفريقي في الحكومة. وقد رفض الحزبان عروض مانديلا رفضاً فورياً وتاماً، ولو أنهما قبلها لكانت قدرتهما على نقد السياسة الحكومية ستعرض بشكل جدي للمساومة والإسكات. وهكذا اختار الحزبان بروحية المعارضة الديمقراطية، دور النقاد، فأثرا المنافسة الديمقراطية contention على الإجماع con-sensus. وبالطبع فإن رئاسة مانديلا كانت قد حصلت نتيجة لمساومة؛ فقد تأسست الحكومة الجديدة بصفقتها «حكومة وحدة وطنية» بين المؤتمر الوطني الأفريقي «والحزب الوطني» القديم بزعامة رئيس الجمهورية السابق ف.و. دي كليرك. وما لبث هذا التحالف أن تهاوى بعد ذلك بقليل.

وعاد مانديلا من جديد إلى استخدام لغة «الوحدة الوطنية»، محاولاً كسب الأحزاب المعارضة الصغرى. فهذه الأحزاب، رغم قلّتها العددية في مجلس النواب، قد كانت وما زالت في الغالب حادة ولاذعة وذات أسس متينة في هجومها ونقدها لإدارة مانديلا. لقد حيا العالم مانديلا بوصفه صانع سلام حكيماً، وديموقراطياً ليبرالياً، وواقعياً؛ ويبدو أنه نما وازدهر عن طريق هندسة إجماع يحقّق أهدافه. غير أنه، رغم قوة حزبه، ورغم وجود دستور، ما زال يرى الإجماع أكثر أهمية من

\* - أو الايمان بأن الدستور هو البداية والنهاية في كلّ شيء في السياسة (ش.ج.)

\*\* - مع الإشارة، بشكل خاص، إلى إصرار الولايات المتحدة والبنك الدولي على ضرورة المزيد من الانفتاح في اقتصاد البلاد وتقليص القيود على تدفق الرساميل الأجنبية.